مرسوم اتحادي رقم (73) لسنة 2023
بالتصديق على اتفاقية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية ليتوانيا

نحن محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وبناءً على ما عرضه وزير العدل، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صُــودق على اتفاقية بشــأن المســاعدة القانونية المتبادلة في المســائل الجنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية ليتوانيا، والتي تم التوقيع عليها في مدينة أبوظبي بتاريخ 4 نوفمبر 2022، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمـــــد بـــــن زايـــــد آل نهيـــــان
رئـيس دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة

صدر عنا في قصر الرئاسة – أبوظبي:
بتـاريخ: 08 / شوال / 1444هـ
الموافق: 28 / أبريل / 2023م

اتفاقية

بشأن

المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية

بين

الإمارات العربية المتحدة

و

جمهورية ليتوانيا

الإمارات العربية المتحدة وجمهورية لتوانيا ويشار إليهما في ما يلي بـ" الطرفين ".

رغبةً في تعزيز وتحسين فعالية سلطات تنفيذ القانون في كلا البلدين في التحقيق، ومقاضاة الجريمة ومكافحتها على نحو أكثر فعالية كوسيلة لحماية مجتمعيهما الديمقراطيين وقيمهما المشتركة.

اعترافا بالحاجة إلى تسهيل التعاون القانوني والقضائي الى أقصى درجة في مجالات التعاون القانوني والقضائي،

اتفقا على ما يأتي :

المادة 1
نطاق المساعدة

1. يمنح الطرفان بموجب هذه الاتفاقية أقصى مدى ممكن من المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية وذلك فيما يتعلق بالتحقيق والمقاضاة والإجراءات المتعلقة بالمسائل الجنائية.
2. تشتمل المساعدة على :-

أ) اخذ الشهادة وإفادة الأشخاص ويشمل ذلك الاستماع عبر الفيديو وفقا لقانون الطرف المطلوب الية.

ب) تقديم المستندات والمحاضر والمواد.

ج) تقديم المستندات، المحاضر، المعلومات المتعلقة بالحسابات المصرفية وحسابات المؤسسة المالية.

د) تبليغ المستندات القضائية.

ه) النقل المؤقت للأشخاص الموقوفين للإدلاء بشهادتهم أو للحصول على اي أدله أخرى.

و) تنفيذ طلبات التفتيش والضبط.

ز) مصادرة عائدات الأنشطة الإجرامية وأدوات الجريمة.

ح) أي شكل آخر للتعاون، بقدر ما لا يتعارض مع قوانين الطرف المطلوب إليه في نطاق هذه الاتفاقية.

المادة 2

السلطات المركزية

1. السلطات المركزية بالنسبة لجمهورية ليتوانيا هي:
   أ) وزارة العدل لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة في مرحلة إجراءات المحاكمة.
   ب) مكتب المدعي العام لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة في مرحلة التحقيق المسبق للمحاكمة.
2. السلطة المركزية بالنسبة للإمارات العربية المتحدة هي وزارة العدل.
3. على الطرفين من غير إبطاء التواصل مع بعضهما البعض عبر القنوات الدبلوماسية ببيانات الاتصال وتغيرات السلطات المركزية. على السلطات المركزية إخطار بعضهما البعض مباشرة باي تغيير يتعلق ببيانات اتصالها من غير إبطاء.
4. لأغراض هذه الاتفاقية، يتواصل الطرفان ببعضهما البعض من خلال سلطتهم المركزية عبر القنوات الدبلوماسية أو مباشرة في الحالات العاجلة.

المادة 3

تبادل المعلومات

يجوز للطرفين تبادل المعلومات المتعلقة بالقوانين النافذة والممارسة القضائية في بلديهما المعنيتين المتعلقة بتنفيذ هذه الاتفاقية.

المادة 4

رفض المساعدة

1. يجوز للطرف المطلوب إليه رفض المساعدة إذا:-
   أ) كان من شان تنفيذ الطلب الإضرار بسيادة الطرف المطلوب إليه، أمنه، نظامه العام أو مصالحه الجوهرية مماثلة.
   ب) تعلق الطلب بجريمة بموجب القانون العسكري ولا تكون جريمة أيضا بموجب القانون الجنائي الاعتيادي.
   ج) تعلق الطلب بجريمة سياسة.
   د) هناك حصانة أو مصلحه بموجب قانون الطرف المطلوب الية يجعل تنفيذ الطلب مستحيلا.
   ه) هناك أسباب تدعو للاعتقاد بأن تنفيذ الطلب قد يتعرض لتعذيب أو معامله قاسية، غير إنسانية أو مهينه أو عقوبة أو إذا لم يحصل ذلك الشخص على الحد الأدنى من الضمانات في الإجراءات الجنائية.
   و) كانت المساعدة المطلوبة تتعلق بجريمة لا تشكل جريمة بموجب قانون الطرف المطلوب اليه.
   ز) لا يتسق الطلب مع الاحكام المنصوص عليها في المادة 5.

ح) صدر حكمٌ نهائيٌ او انتهت الاجراءات فيما يتعلق بتلك الجريمة لدى الطرف المطلوب الية ضمن اختصاصه.
ط) تعلق الطلب بجريمة جنائية مدعى بارتكابها خارج أراضي الطرف الطالب وارتكبت كليا أو جزئيا في اراضي الطرف المطلوب اليه.

2. تعلق الطلب بجريمة يجوز أن يعاقب عليها بالإعدام بموجب قانون الطرف الطالب ولا يعاقب عليها بالإعدام بموجب قانون الطرف المطلوب إليه، يجوز للطرف المطلوب الية تنفيذ طلب إذا قدم الطرف الطالب ضمانا بأن عقوبة الإعدام إذا وقَعت فلن تنفذ.
3. على السلطة المركزية لدى الطرف المطلوب إليه، قبل رفض الطلب وفقاً لأحكام هذه المادة، التشاور مع السلطة المركزية لدى الطرف الطالب لتقدير ما إذا كانت المساعدة ستقدم مراعاة لشروط تراها ضرورية، وإذا قبل الطرف الطالب المساعدة وفقا للشروط فعليه التقيد بها.
4. لأغراض تطبيق هذه الاتفاقية لا يعتبر التالي جرائم سياسية:
أ) بالنسبة للإمارات العربية المتحدة الاعتداء على رئيس الدولة أو نائبه أو رئيس الحكومة أو أي عضو في عائلاتهم أو أي عضو في المجلس الأعلى للاتحاد أو أي عضو في عائلاتهم.
ب) بالنسبة لجمهورية ليتوانيا الاعتداء على رئيس الدولة.
ج) الجرائم الإرهابية.
د) القتل.
ه) أي جريمة محددة في اتفاقية دولية يكون أي من الطرفين عضواً فيها تلزم الطرفين بالمقاضاة عن تلك الجريمة.

المادة 5
شكل ومحتوى الطلبات

1. يكون طلب المساعدة خطيا وفي حالات الاستعجال يجوز تقديم الطلب بالفاكس، البريد الإلكتروني أو اي نوع اخر من الاتصال على أن يؤكد خطيا في خلال عشرين (20) يوماً مالم يتفق الطرفان على غير ذلك.
2. تكون الطلبات والمستندات الداعمة مصحوبة بترجمة إلى اللغة الرسمية للطرف المطلوب إليه أو إلى اللغة الإنجليزية، وتكون موقعة ومختومة رسمياً بواسطة الجهات المختصة، ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك.
3. يجب أن يشتمل الطلب على الآتي:
أ) اسم السلطة التي تتولى التحقيق، المقاضاة أو الإجراءات المتعلقة بالطلب.
ب) بيان بالمسألة وطبيعة التحقيق، المقاضاة أو الإجراءات بما في ذلك الجرائم المتعلقة بالمسألة.
ج) بيان بالأدلة والمعلومات أو مساعدة أخرى مطلوبة.
د) بيان بالغرض الذي قدم طلب المساعدة من أجله فيما يتعلق بالأدلة والمعلومات أو مساعدة أخرى مطلوبة.

ه) نص القوانين التي تصف الجرائم المطلوب بشأنها المساعدة، بما في ذلك معلومات عن العقوبة التي يجوز ان توقع على هذه الجرائم.

4. يجب أن يشتمل الطلب أيضاً بالقدر الضروري والممكن على: -

أ) معلومات عن هوية ومكان الشخص المطلوب الحصول على أدلة منه.

ب) معلومات عن هوية ومكان الشخص المطلوب تبليغه وعلاقته بالإجراءات والطريقة التي سيتم التبليغ بها.

ج) معلومات عن الهوية والمكان الذي يشتبه وجود الشخص أو الشيء فيه.

د) وصف دقيق لمكان الشخص المطلوب تفتيشه والأشياء المطلوب ضبطها.

ه) وصف بالطريقة التي يتم بها أخذ اي شهادة أو إفادة وتدوينها ووصف بالشهادة أو الافادة المطلوبة بما في ذلك قائمة بالأسئلة التي ستطرح على الشخص.

و) بيان باي اجراء معين يتبع في تنفيذ الطلب.

ز) معلومات عن البدلات والنفقات التي يستحقها الشخص المطلوب حضوره في الطرف الطالب.

ح) أي معلومات أخرى يجوز نقلها إلى علم الطرف المطلوب إليه لتسهيل تنفيذ الطلب.

5. إذا اعتبر الطرف المطلوب اليه ان المعلومات المقدمة في طلب المساعدة القانونية المتبادلة غير كافية، فيجوز له طلب معلومات إضافية يجب تقديمها خلال المدة المحددة بواسطة الطرف المطلوب إليه.

المادة 6
تنفيذ الطلبات

1. على السلطة المركزية لدى الطرف المطلوب إليه إرسال الطلب إلى السلطة المختصة لتنفيذه وفقاً لقانونه. على السلطة المذكورة بذل أقصى ما في وسعها لتنفيذ الطلب.
2. يكون تنفيذ الطلبات وفقاً لقانون الطرف المطلوب إليه مالم تنص هذه الاتفاقية على غير ذلك. تتبع الإجراءات المحددة في الطلب الى المدى الذي لا تتعارض فيه تلك الإجراءات مع قانون الطرف المطلوب إليه
3. إذا قرر الطرف المطلوب إليه أن تنفيذ الطلب يتعارض مع تحقيق جار أو مقاضاة أو إجراءات في ذلك الطرف، فيجوز تأجيل الطلب، أو تنفيذ الطلب مراعاة لشروط تعتبر ضرورية بعد التشاور مع السلطة المركزية لدى الطرف الطالب. إذا قبل الطرف الطالب المساعدة وفقا للشروط فعليه التقيد بتلك الشروط.
4. على الطرف المطلوب الية بذل اقصى ما بوسعه للاحتفاظ بسرية الطلب ومحتوياته إذا طلب الطرف الطالب ذلك. إذا تعذر تنفيذ الطلب دون الاخلال بتلك بالسرية، فعلى الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب بذلك والذي عليه أن يقرر ما إذا كان يجب تنفيذ الطلب بعد ذلك.
5. على السلطة المركزية لدى الطرف المطلوب إليه الاستجابة للطلبات المعقولة المقدمة بواسطة السلطة المركزية لدى الطرف الطالب بشأن السير نحو تنفيذ الطلب.
6. على السلطة المركزية لدى الطرف المطلوب إليه إخطار – من غير إبطاء - السلطة المركزية لدى الطرف الطالب بنتيجة تنفيذ الطلب، إذا رفض تنفيذ الطلب أو تأجل, فعلى

السلطـة المركزية لدى الطرف المطلوب إليه إخطار السلطـة المركزيـة لدى الطرف الطالب بأسباب الرفض أو التـأجيل.

المادة 7

التكاليف

1. - يتحمل الطرف المطلوب إليه جميع التكـاليف المتعلقـة بتنفيـذ الطلب باستثناء ما يلي, يتحملها الطرف الطالب:
   أ) مصاريف الخبراء
   ب) البدلات والنفقـات المتعلقة بسفـر الأشخـاص سـواء في الطرف المطلوب إليه لمصلحـة الطرف الطالب أو وفقـاً لأحكـام المادتيـن 11 و 12 مـن هـذه الاتفاقيـة.
   ج) تكاليف متعلقة بالاستماع عبر الفيديو الى المدى المنصوص عليه في المادة 14 مالم يتفق الطرف الطالب أو الطرف المطلوب الية على خلاف ذلك.
2. إذا تبيـن من خـلال تنفيـذ الطلب أنـه من الواضـح أن التنفيـذ الكـامل يستلزم نفقـات استثنائيـة فـي طبيعتهـا فتتشـاور السلطتان المركزيتان لتقرير الشـروط والأحـوال التـي بموجبها يمكن استمـرار التنفيذ.

المادة 8

قيود الإستخدام

1. يجوز للطرف المطلوب إليه الطلب الى الطرف الطالب الحد من استخـدام أي معلومـات أو أدلة تـم الحصـول عليهـا بموجب هـذه الاتفاقيـة للأغـراض الاتية:
   أ) لغرض تحقيق جنائي أو إجراءات.
   ب) لمنع تهديد فورى وخطير لأمنها العام.
   ج) لأي غرض آخر، إذا كانت المعلومات أو الأدلة متاحة علانية على نحو يتسق مع الإجراءات التي قدمت من اجلها أو أي من الحالات المبينة في البندين (أ) و (ب).
   د) لأي غرض آخر، بموافقة مسبقة من الطرف المطلوب الية فقط.
2. يجوز للطرف المطلوب إليه ان يطلب الحفاظ على سريـة المعلومـات أو الأدلة المقدمة بموجب هذه الاتفاقية، أو استخدامها فقط وفقا لأحـوال وشروط يجوز أن يحددها، وإذا قبل الطرف الطالب المعلومـات أو الأدلة لتلك الشروط، فعليه التقيد بها.
3. لا تمنع هذه المادة الطرف المطلوب الية من فرض شروط إضافية بموجب هذه الاتفاقية في حالة معينة إذا كان غير الممكن التقييد بطلب معين للمساعدة دون فرض تلك الشروط. في حالة فرض شروط إضافية بموجب هذا البند، يجوز للطرف المطلوب الية الطلب من الطرف الطالب تقديم معلومات عن استخدام الأدلة أو المعلومات المحصلة.
4. إذا، بعد الكشف عن المعلومات للطرف الطالب، أصبح الطرف المطلوب على علم بالظروف التي تجعله يلتمس شروط إضافية، يجوز للطرف المطلوب التشاور مع الطرف الطالب لتحديد كيفية حماية الأدلة والمعلومات.

المادة 9

الشهادة أو الأدلة في الطرف المطلوب إليه

1. يجبر الشخص لدى الطرف المطلوب منه تقديم لشهادة أو أدلة وفقاً لإحكام هذه الاتفاقية إن كان ذلك ضروريا على الحضور والإدلاء بالشهادة أو لتقديم مواد بما في ذلك مستندات وسجلات أو مواد أدلة أخرى وفقا لقانون الطرف المطلوب إليه. يخضع الشخص الذي يقدم شهادة كاذبه إما شفويا أو خطيا لتنفيذ الطلب للملاحقة القضائية لدى الطرف المطلوب الية وفقا للقانون الجنائي لذلك الطرف.
2. يجوز للطرف المطلوب إليه ان يسمح بحضور اولئك الاشخاص المحددين في الطلب اثناء تنفيذه، وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في قانون الطرف المطلوب إليه.
3. إذا ادعى الشخص المشار إليه في البند 1 من هذه المادة بالحق في عدم تقديم الشهادة أو ادلة بموجب قانون الطرف الطالب تتشاور السلطات المركزية بشأن وجود ذلك الحق.

المادة 10

المستندات والمحاضر الرسمية

1. على الطرف المطلوب إليه بناء على طلب الطرف الطالب وفقا لقانونه، موافاته بنسخ عن مستندات وسجلات في حيازة سلطة تنفيذية أو تشريعية أو قضائية لدى الطرف المطلوب إليه بقدر ماهي بقدر ما تكون متاحة للعامة
2. على الطرف المطلوب الية وفقا لقانونه موافاة الطرف الطالب بنسخ عن اي مستندات أو سجلات غير تلك المنصوص عليها في البند 1 من هذه المادة لذات المدى وبموجب ذات الشروط كما تكون تلك النسخ متاحة لسلطات تنفيذ قانونها أو سلطات قضائية. يجوز للطرف المطلوب اليه وفقا لتقديره رفض طلب المساعدة بموجب هذا البند كليا او جزئيا.

المادة 11

الشهادة خارج أراضي الطرف المطلوب إليه

1. إذا طلب الطرف الطالب حضور شخص لدى الطرف المطلوب إليه فعلى الطرف المطلوب إليه دعوة الشخص للإدلاء بالشهادة، امام السلطة المختصة إذا رغب / رغبت في ذلك. على السلطة المركزية لدى الطرف المطلوب إليه إخطار السلطة المركزية لدى الطرف الطالب بما تم اتخاذه في هذا الشأن.
2. على الطرف الطالب الاشارة الي مدى النفقات التي ستدفع للشخص.
3. يجوز للسلطة المركزية لدى الطرف الطالب وفقا لتقديرها أن تقرر، لا يخضع الشخص الذي يحضر الى الطرف الطالب بموجب هذه المادة، لأي إجراء تبليغ، يتم احتجازه او إخضاعه لأي تقييد لحريته الشخصية بسبب اي افعال او ادانات سابقة لمغادرته / مغادرتها الطرف المطلوب اليه.
4. إذا كان للشخص الذي تم حضوره حرية ووسيلة مغادرة الطرف الطالب ولم يغادره خلال ثلاثين يوماً التالية لإخطاره بان وجوده / وجودها لم يعد مطلوبا، أو ان الشخص قد غادره

وعاد إليه طواعية، في هذه الحالة تجوز محاكمته على الجرائم الأخرى. ولا تشمل هذه الفترة الزمنية المدة التي يتعذر على ذلك الشخص مغادرة أراضي الطرف الطالب لأسباب.

المادة 12
نقل الأشخاص قيد التوقيف

1. يجوز نقل مؤقتا الشخص الموقوف لدى الطرف الطالب للطرف المطلوب لغرض المساعدة بموجب هذه الاتفاقية، إذا وافق الشخص المطلوب وكلا الطرفين.
2. لغرض هذه المادة:-

أ) على الطرف الطالب إبقاء الشخص المنقول موقوفا مالم يفوض من الطرف المطلوب إليه بغير ذلك.

ب) لا يطلب من الشخص المنقول دون موافقته أو موافقتها، الادلاء بشهادته في إجراءات غير محددة في الطلب.

ج) على الطرف الطالب إعادة الشخص المنقول إلى حراسة الطرف المطلوب إليه بمجرد أن تسمح الظروف او على النحو الذي يتفق عليه الطرفان.

د) تستقطع من العقوبة الموقعة لدى الطرف المطلوب الية المدة التي قضاها الشخص المنقول موقوفا لدى الطرف الطالب.

المادة 13
النقل بالعبور للأشخاص قيد التوقيف

1. إذا نقل اي من الطرفين شخص موقوف من دولة ثالثة عبر أراضي الطرف الأخر. على هذا الطرف الطلب من الطرف الأخير الاذن له بنقله بالعبور. يرسل طلب النقل بالعبور عبر السلطات المركزية يجوز أيضا استخدام تسهيلات منظمة الشرطة الجنائية الدولية (انتربول) لأرسال ذلك الطلب الى السلطات المذكورة أعلاه. يشتمل طلب النقل بالعبور على وصف للشخص المنقول وبيان موجزا لوقائع الدعوى.
2. على الطرف المطلوب الية بقدر ما لا يتعارض ذلك مع قانونه. الموافقة على طلب النقل بالعبور المقدم بواسطة الطرف الطالب.
3. لا يتطلب الحصول على إذن إذا استخدم النقل الجوي دون هبوط مجدول في أراضي الطرف الآخر.
4. في حالة الهبوط غير المجدول يجوز للطرف الذي حدث فيه الهبوط غير المجدول ان يطلب طلبا للنقل بالعبور وفقا للبند 1 من هذه المادة ويجوز له توقيف الشخص حتى استلام طلب النقل بالعبور ومن ثم تنفيذ النقل بالعبور شريطة استلام الطلب في خلال (48) ساعة من الهبوط غير المجدول.

المادة 14
الاستماع عبر المؤتمرات المتلفزة

لغرض تطبيق هذه الاتفاقية، يجوز للطرفان الموافقة على استخدام الفيديو المباشر أو جميع روابط التلفزيون المباشر أو غيرها من وسائل الاتصال المناسبة وفقاً لقوانين وإجراءات الطرفين إذا كان من شأن ذلك تحقيق مقاصد العدالة. يتفق الطرفان على الشروط والطريقة في كل حالة على حدة.

المادة 15
تبليغ المستندات

1. على الطرف المطلوب اليه بذل اقصى ما في وسعه لتنفيذ تبليغ اي مستند، متعلق كليا او جزئيا باي طلب مساعدة يقدمه الطرف الطالب بموجب احكام هذه الاتفاقية.
2. على الطرف الطالب ارسال اي طلب لتبليغ مستند لطلب حضور شخص للمثول امام سلطة لدى الطرف الطالب بوقت معقول قبل الحضور المجدول.
3. على الطرف المطلوب اليه اعادة ما يثبت التبليغ على النحو المبين في الطلب.

المادة 16
التفتيش والضبط

1. على الطرف المطلوب إليه والى المدى الذي يسمح به قانونه الوطني تنفيذ الطلبات المقدمة بشأن مسألة جنائية لدى الطرف الطالب للتفتيش والضبط.
2. على الطرف المطلوب إليه تقديم تلك المعلومات التي قد يطلبها الطرف الطالب المتعلقة بنتيجة أي تفتيش ومكان وظروف الضبط والحفظ اللاحق للمادة المضبوطة.
3. على الطرف الطالب مراعاة أي شروط مطلوبة بواسطة الطرف المطلوب إليه في ما يتعلق بأي مادة مضبوطة سلمت إلى الطرف الطالب.
4. يجوز للطرف المطلوب اليه ان يطلب الى الطرف الطالب الموافقة على الاحوال والشروط التي تعتبر ضرورية لحماية مصالح الغير للمادة التي ستنقل.

المادة 17
إعادة المواد

يجوز للطرف المطلوب اليه الطلب الى الطرف الطالب اعادة اي مواد، بما في ذلك مستندات والسجلات قدمت اليه تنفيذا لطلب وفقا لهذه الاتفاقية.

المادة 18
المساعدة في إجراءات التجريد

1. إذا علم أحد الطرفين أن عائدات وأدوات الجريمة موجودة لدى الطرف الآخر وتجوز مصادرتها أو ضبطها بموجب قانون ذلك الطرف، فيجوز له إخطار السلطة المركزية لدى الطرف الآخر بذلك. إذا كان للطرف الأخر اختصاص في هذا الشأن فيجوز له تقديم هذه

المعلومات لاتخاذ اي قرارات وعلى هذه السلطات إصدار قرارها وفقاً لقانونها وإخطار الطرف الأخر الاجراء المتخذ.

2. يساعد كل طرف الآخر بالقدر الذي تسمح به قوانينه في الإجراءات المتعلقة بمصادرة عائدات وأدوات الجريمة وتعويض المجني عليهم.
3. على الطرف الذي يقوم بحفظ عائدات أو أدوات الجريمة التصرف فيها وفقاً لقانونه ويجوز لأي طرف نقل جميع أو بعض تلك الموجودات أو حصيلة بيعها إلى الطرف الآخر إلى المدى الذي يسمح بها قانون الطرف الناقل ووفقاً للشروط التي يراها ملائمة.

المادة 19
معلومات تلقائية

1. دون الاخلال بتحقيقاتها أو الإجراءات يجوز للسلطات المختصة لطرف، دون طلب مسبق، تقديم إلى السلطات المختصة للطرف الآخر معلومات المحصلة ضمن إطار تحقيقاتها إذا اعتبرت إن الإفصاح عن تلك المعلومات يجوز أن يساعد الطرف المستلم في بدء أو تنفيذ تحقيقات أو إجراءات، أو قد تقود إلى طلب من ذلك الطرف بموجب هذه الاتفاقية.
2. يجوز للطرف المرسل وفقا لقانونه فرض شروط سرية وحماية البيانات المتعلقة بذلك الطرف للطرف المستلم. إذا وافق الطرف المستلم، التزام بتلك الشروط، المعلومات المرسلة بموجب البند 1 من هذه الاتفاقية.

المادة 20
صحة المستندات

لأغراض هذه الاتفاقية، تعفى الوثائق المنقولة من النسخة الأصلية أو المصدقة من أي شكل من أشكال التصديق.

المادة 21
الالتزامات بموجب اتفاقيات أخرى

لا تؤثر أحكام هذه الإتفاقية بأي حقوق أو التزامات للطرفين ناشئة عن اتفاقيات دولية التي يكون أحدهما أو كلاهما طرفا فيها.

المادة 22
تسوية المنازعات

يسوى اي نزاع ينشأ عن تطبيق او تفسير هذه الاتفاقية من خلال التشاور أو التفاوض عبر القنوات الدبلوماسية إذا لم تتمكن السلطات المركزية من التوصل الي اتفاق.

المادة 23
أحكام ختامية

1. تسري هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين بعد اليوم الاخير الذي يخطر فيه كل من الطرفين الأخر عبر القنوات الدبلوماسية بأن الإجراء المطلوب في قوانينه قد اكتملت.
2. تخضع هذه الاتفاقية بموافقة الطرفين للتعديلات ويشكل ذلك جزا لا يتجزأ عنها ويصادق في شكل بروتوكولات، تسري على النحو المنصوص في البند 1 من هذه المادة.
3. يجوز لأي من الطرفين إنهاء هذه الاتفاقية بإخطار خطي عبر القنوات الدبلوماسية في أي وقت. يسري الإنهاء بعد ستة (6) أشهر من تاريخ استلام الإخطار. ومع ذلك تظل الإجراءات التي بدأت من قبل الإخطار محكومة بهذه الاتفاقية إلى حين الانتهاء.

إشهاداً بذلك فان الموقعين أدناه المفوضين من حكومتيهما حسب الأصول وقعا هذه الاتفاقية.

حررت في أبوظبي، في .....2022/11/04.....، من نسختين متطابقتين باللغات العربية، الليتوانية والإنجليزية، ولجميع هذه النصوص حجية متساوية. في حالة أي اختلاف في تفسير هذه الاتفاقية يسري النص الإنجليزي.

ع/ الإمارات العربية المتحدة

ع/ جمهورية ليتوانيا

TREATY

ON MUTUAL LEGAL ASSISTANCE IN CRIMINAL MATTERS

BETWEEN

THE UNITED ARAB EMIRATES

AND

THE REPUBLIC OF LITHUANIA

THE UNITED ARAB EMIRATES and THE REPUBLIC OF LITHUANIA (hereinafter referred to as "the Parties").

Desiring further to improve the effectiveness of the law enforcement authorities of both countries in the investigation and prosecution of crime, and to combat crime in a more effective way as a means of protecting their respective democratic societies and common values,

Recognising the need to facilitate the widest measure of mutual assistance in criminal matters,

Have agreed as follows:

Article 1

Scope of Assistance

1. The Parties shall grant each other under this Treaty the widest measures of mutual legal assistance in criminal matters in respect of the investigation, prosecution and proceedings related to criminal matters.

2. Assistance shall include:

a) taking the testimony or statements of persons including by videoconference, according to the law of the requested Party;

b) providing documents, records, and items;

c) providing documents, records, information related to bank account and financial institution accounts;

d) serving of judicial documents;

e) transferring persons in custody temporarily for testimony or for obtaining other type of evidence;

f) executing requests for searches and seizures;

g) confiscating proceeds from criminal activities and instruments of crime;

h) any other form of cooperation within the scope of this Treaty in so far as not contrary to the law of the requested Party.

Article 2

Central Authorities

1. The Central authority of the United Arab Emirates is the Ministry of Justice.

2. The Central authorities of the Republic of Lithuania are:

a) the Ministry of Justice for mutual legal assistance requests at the stage of trial proceedings and

b) the Prosecutor General's Office for mutual legal assistance requests at the stage of pre-trial investigation.

3. The Parties shall, without delay, through diplomatic channels communicate to each other contact data and changes of the Central authorities. The Central authorities shall directly inform each other of any change relating to their contact data as soon as possible.

4. For the purpose of this Treaty, the Parties shall communicate with each other through their Central authorities via diplomatic channels or directly in urgent circumstances.

Article 3

Exchange of Information

The Parties may exchange information concerning the laws in force and the judicial practice of their respective countries related to the application of this Treaty.

Article 4

Refusal of Assistance

1. The requested Party may deny assistance if:

a) the execution of the request would impair the sovereignty, security, public order or similar essential interests of the requested Party;

b) the request relates to an offence under military law that would not be an offence under ordinary criminal law;

c) the request relates to a political offence;

d) there is an immunity or a privilege under the law of the Requested Party which makes it impossible to execute the request;

e) there are reasonable grounds to believe that the execution of the request would result in torture or cruel, inhuman or degrading treatment or punishment or the person concerned would not receive the minimum guarantees in criminal proceedings;

f) the requested assistance relates to an offence which does not constitute an offence under the law of the requested Party;

g) the request is not made in substantial compliance with the requirements set forth in Article 5 of this Treaty;

h) a final judgment has been rendered or proceedings were terminated in respect of that offence in the requested Party under its own jurisdiction;

i) the request relates to a criminal offence which is alleged to have been committed outside the territory of the requesting Party and wholly or partially committed on the territory of the requested Party.

2. If the request relates to an offence which may be punishable by a capital punishment under the law of the requesting Party and not punishable by a capital punishment under the law of the requested Party, the requested Party may execute request if the requesting Party gives assurance that the capital punishment if imposed shall not be carried out.

3. Before denying assistance pursuant to the provisions of this Article, the Central authority of the requested Party may consult with the Central authority of the requesting Party to consider whether assistance can be given subject to such conditions, as it deems necessary. If the requesting Party accepts assistance subject to these conditions, it shall comply with the conditions.

4. For the purpose of application of this Treaty, the following shall not be regarded as political offences:

a) for the United Arab Emirates assault against the president of the State or his deputy or head of the government or any member of their families, or any member of the Federal Supreme Council or any member of their families;

for the Republic of Lithuania assault against the president of the State;

b) terrorist offences;

c) murder;

d) any offence specified in an international Treaty to which both Parties are members which obligates the Parties to prosecute for such offence.

Article 5

Form and Content of Requests

1. A request of assistance shall be in writing and in urgent and emergency circumstances, request may be made by facsimile, electronic mail or other similar type of communication and shall be confirmed in writing within (40) forty days thereafter unless both Parties otherwise agree.

2. All requests and supporting documents shall be accompanied by a translation into the language of the requested Party or English language, and shall be officially signed and sealed by the competent authorities, unless otherwise the Parties agreed.

3. The request shall include the following:

a) the name of the authority conducting the investigation, prosecution, or proceedings to which the request relates;

b) a description of the subject matter and nature of the investigation, prosecution, or proceedings, including offences that relate to the matter;

c) a description of the evidence, information or other assistance sought;

d) a description of the purpose for which the request for assistance is made in respect of the evidence, information or other assistance sought;

e) the text of the laws describing the offences for which assistance is requested, including information on the penalty which may be imposed for these offences.

4. To the extent necessary and possible, the request shall also include:

a) information on the identity and location of the person from whom evidence is sought;

b) information on the identity and location of the person to be served, that person's relationship to the proceedings, and the manner in which service is to be made;

c) information on the identity and suspected location of the person or item;

d) a precise description of the place of the person to be searched and of the items to be seized;

e) a description of the manner in which any testimony or statement is to be

taken and recorded and a description of the testimony or statement sought, including a list of questions to be asked of a person;

f) a description of any particular procedure to be followed in executing the request;

g) information as to the allowances and expenses to which a person asked to appear in the requesting Party will be entitled;

h) any other information that may be brought to the attention of the requested Party to facilitate the execution of the request.

5. If the requested Party considers that the information provided in a request for mutual legal assistance is insufficient, it may request additional information that should be submitted within the time limit specified by the requested Party.

Article 6

Execution of Requests

1. The Central authority of the requested Party shall transmit the request to the competent authority for execution according to the law of requested Party. The said authority shall use its best efforts to execute the request.

2. Requests shall be executed in accordance with the law of the requested Party except to the extent that this Treaty provides otherwise. Procedures specified in the request shall be followed to the extent those procedures are not contrary to the law of requested Party.

3. If the requested Party determines that execution of a request would interfere with an ongoing investigation, prosecution or proceedings in that Party, it may postpone execution or make execution subject to conditions determined to be necessary after consultations with the Central authority of the requesting Party. If the requesting Party accepts the assistance subject to conditions specified by the requested Party, it shall comply with such conditions.

4. The requested Party shall use its best efforts to keep confidential the request and its contents if the requesting Party so required. If the request cannot be executed without breaching such confidentiality, the requested Party shall so inform the requesting Party, which shall then determine whether the request should nevertheless be executed.

5. The Central authority of the requested Party shall respond to reasonable requests by the Central authority of the requesting Party on progress towards execution of the request.

6. The Central authority of the requested Party shall promptly inform the Central authority of the requesting Party of the outcome of the execution of the request. If the execution of the request is denied or postponed, the Central authority of the

requested Party shall promptly inform the Central authority of the requesting Party of the reasons for the denial or postponement thereof.

Article 7

Costs

1. The requested Party shall bear all costs relating to the execution of a request except the following, which shall be borne by the requesting Party:

a) the fees of experts;

b) the allowances and expenses related to travel of persons travelling either in the requested Party for the convenience of the requesting Party or pursuant to the provisions of Articles 11 and 12 of this Treaty;

c) the costs related to the hearing by videoconference, to the extent set forth in Article 14 of this Treaty, unless otherwise agreed by the requesting and requested Parties.

2. If during the execution of a request it becomes apparent that complete execution will entail expenses of an extraordinary nature, the Central authorities shall consult to determine the terms and conditions under which the execution may continue.

Article 8

Limitation on Use

1. The requested Party may request that the requesting Party limit the use of any information or evidence obtained under this Treaty to the following purposes:

a) for the purpose of its criminal investigations and proceedings;

b) for preventing an immediate and serious threat to its public security;

c) for any other purpose, if the information or evidence has been made public within the framework of proceedings for which they were transmitted, or in any of the situations described in subparagraphs a) and b); and

d) for any other purpose, only with the prior consent of the requested Party.

2. The requested Party may request that information or evidence furnished under this Treaty be kept confidential or be used only subject to terms and conditions it may specify. If the requesting Party accepts the information or evidence subject to such conditions, the requesting Party shall comply with the conditions.

3. This Article shall not prevent the requested Party from imposing additional conditions under this Treaty in a particular case if a particular request for assistance could

not be complied with without the imposition of such conditions. Where additional conditions have been imposed under this paragraph, the requested Party may require that the requesting Party provide information on the use of the evidence or information obtained.

4. If, following the disclosure of information to the requesting Patty, the requested Party becomes aware of the circumstances that may cause it to seek additional conditions, the requested Party may consult the requesting Party with a view to establishing how the evidence and information may be protected.

Article 9

Testimony or Evidence in the Requested Party

1. A person in the requested Party from whom testimony or evidence is requested pursuant to the provisions of this Treaty shall be compelled, if necessary, to appear and testify or produce items, including documents, records, and other articles of evidence, according to the law of the requested Party. A person who gives false testimony, either orally or in writing, in execution of a request shall be subject to prosecution in the requested Party in accordance with the criminal law of that Party.

2. The requested Party may permit the presence of persons specified in the request during the execution of the request, in accordance with the procedures prescribed by the law of the requested Party.

3. If the person referred in paragraph 1 of this Article asserts a claim of right of not giving evidence or testimony under the law of the requesting Party, the Central authorities shall consult to the existence of that right.

Article 10

Official Documents and Records

1. Upon request of the requesting Party, the requested Party according to its law provides copies of documents and records in the possession of an executive, legislative, or judicial authority in the requested Party, in so far as they are open to public access.

2. Upon request of the requesting Party the requested Party according to its law may provide the requesting Party with copies of any other document or record that are not stipulated in paragraph 1 of this Article to the same extent and under the same conditions as such copies would be available to its own law enforcement or judicial authorities. The requested Party may in its discretion deny a request pursuant to this paragraph entirely or in part.

Article 11

Testimony Outside the Territory of the Requested Party

1. When the requesting Party requests that a person in the requested Party appear in the requesting Party, the requested Party shall invite the person for testimony before the competent authority in the requesting Party if he or she consents. The Central authority of the requested Party shall inform the Central authority of the requesting Party of the action taken thereof.

2. The requesting Party shall indicate the extent to which the person's expenses will be paid.

3. The Central authority of the requesting Party may, in its discretion, determine that a person appearing in the requesting Party pursuant to this Article shall not be subject to service of process, detained or subjected to any restriction of personal liberty, by reason of any acts or convictions that preceded his or her departure from the requested Party.

4. If the person appearing in the requesting Party had the liberty and means to leave the requesting Party and did not leave within the subsequent thirty days after being notified that his or her presence is no longer required or when the person having left it and voluntary returned, in this case that person may be tried for the other offences. This shall not include the period during which the person fails to leave the territory for reasons beyond his or her control.

Article 12

Provisional Transfer of Persons in Custody

1. A person in the custody of the requested Party may be provisionally transferred to the custody of the requesting Party for the purpose of assistance under this Treaty, if the person sought consents and both Parties agree.

2. For the purpose of this Article:

a) the requesting Party shall keep the person transferred in custody unless otherwise authorized by the requested Party;

b) the person transferred shall not be required, without his or her consent, to testify in proceedings not specified in the request;

c) the requesting Party shall return the person transferred to the requested Party as soon as circumstances permit or as otherwise agreed by both Parties;

d) the person transferred shall receive credit for service of the sentence imposed in the requested Party for time served in the custody in the requesting Party.

Article 13

Transit of Persons in Custody

1. When either of the Parties is to transfer a person in custody from a third state through the territory of the other Party, the former should request the latter for the permission of such transit. A request for transit shall be submitted through the Central authorities. The facilities of the International Criminal Police Organization (Interpol) may also be used to transmit such a request to the above-mentioned authorities. The request for transit shall contain a description of the person being transported and a brief statement of the case.

2. The requested Party shall, in so far as it is not contrary to its law, approve the request for transit made by the requesting Party.

3. No permission is required where air transport is used and no landing is scheduled for on the territory of the other Party.

4. In the event of an unscheduled landing, the Party in which the unscheduled landing occurs may require a request for transit pursuant to paragraph 1 of this Article and it may detain the person until the request for transit is received and the transit is effected, as long as the request is received within 48 hours of the unscheduled landing.

Article 14

Hearing by Videoconference

For the purpose of the application of this Treaty the Parties may agree for the use of live video or all live television links or other appropriate communication facilities in accordance with the laws and procedures of both Parties if it is expedient and in the interests of justice. The conditions and modalities hereof shall be agreed by the Parties on case by case basis.

Article 15

Service of Documents

1. The requested Party shall use its best efforts to effect service of any document relating, in whole or in part, to any request for assistance made by the requesting Party under the provisions of this Treaty.

2. The requesting Party shall transmit any request for the service of a document requiring the appearance of a person before an authority in the requesting Party within a reasonable time before the scheduled appearance.

3. The requested Party shall return a proof of service in the manner specified in the request.

Article 16

Search and Seizure

1. The requested Party shall, to the extent its law permits, carry out requests made in respect of a criminal matter in the requesting Party for the search and seizure.

2. The requested Party shall provide such information as may be required by the requesting Party concerning the result of any search, the place and circumstances of seizure and the subsequent custody of the material seized.

3. The requesting Party shall observe any conditions required by the requested Party in relation to any seized material which is delivered to the requesting Party.

4. The requested Party may require that the requesting Party agree to terms and conditions deemed necessary to protect third party's interests in the item to be transferred.

Article 17

Return of Items

The requested Party may require the requesting Party to return any item, including documents and records, furnished to it in execution of a request under this Treaty.

Article 18

Assistance in Confiscation Proceedings

1. If one Party becomes aware of proceeds or instrumentalities of offences that are located in the other Party and may be confiscated or otherwise subject to seizure under the law of that Party, it may so inform the Central authority of the other Party. If that other Party has jurisdiction in this regard, it may present this information to its authorities to take any decisions in this regard and these authorities shall issue their decision in accordance with their national law and report to the other Party on the action taken.

2. Each Party shall assist the other Party to the extent permitted by their respective law in proceedings relating to the confiscation of the proceeds and instrumentalities of offences and restitution to the victims of the crime.

3. The Party that has custody over proceeds or instrumentalities of offences shall dispose of them in accordance with its law. Either Party may transfer all or part of such assets, or the proceeds of their sale, to the other Party, to the extent permitted by the law of the transferring Party and upon such terms as it deems appropriate.

Article 19

Spontaneous Information

1. Without prejudice to their own investigations or proceedings, the competent authorities of a Party may, without prior request, forward to the competent authorities of another Party information obtained within the framework of their own investigations, when they consider that the disclosure of such information might assist the receiving Party in initiating or carrying out investigations or proceedings, or might lead to a request by that Party under the present Treaty.

2. The providing Party may, pursuant to its law, impose conditions of confidentiality and data protection related to such information to the receiving Party. If the receiving Party agrees to be bound by those conditions, the information is forwarded under paragraph 1 of this Article.

Article 20

Validity of Documents

For the purposes of the present Treaty, documents transferred in the original or authentic copy shall be exempt from any form of legalisation.

Article 21

Obligations under International Treaties

The provisions of this Treaty shall not affect the rights and obligations of the Parties arising from other international treaties to which one or both of them are Parties.

Article 22

Settlement of Disputes

Any dispute arising from application or interpretation of this Treaty shall be settled by consultations or negotiations through diplomatic channels if the Central authorities of the Parties are themselves unable to reach agreement.

Article 23

Final Provisions

1. The present Treaty shall enter into force on the thirtieth day after the latter of the dates on which each of the Parties has notified the other through diplomatic channels that the procedures required by its law for the entry into force of the Treaty have been complied with.

2. By the agreement of both Parties this Treaty may be subject to amendments, which shall form the inseparable part of it and shall be drawn in the form of Protocols, which shall enter into force as established in paragraph 1 of this Article.

3. Either Party may terminate this Treaty by notice in writing through diplomatic channels at any time. Termination shall take effect six months after the date on which the notice is received. However, proceedings under the legal assistance already commenced before the notice is received shall continue to be governed by this Treaty until conclusion therein.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, being duly authorised thereto by their respective Governments, have signed this Treaty.

Done at Abu Dhabi, on 04./11./2022..., in duplicate in the Arabic, Lithuanian and English languages, all texts being equally authentic. In the event of any differences in interpretation of this Treaty, the English text shall prevail.

For the United Arab Emirates

For the Republic of Lithuania

JUNGTINIŲ ARABŲ EMYRATŲ

IR

LIETUVOS RESPUBLIKOS

SUTARTIS

DĖL SAVITARPIO TEISINĖS PAGALBOS BAUDŽIAMOSIOSE BYLOSE

Jungtiniai Arabų Emyratai ir Lietuvos Respublika (toliau – Šalys),

siekdami toliau gerinti abiejų valstybių teisėsaugos institucijų darbą tiriant nusikaltimus ir vykdant baudžiamąjį persekiojimą, taip pat kovoti su nusikalstamumu veiksmingesniais būdais tam, kad kiekviena valstybė apsaugotų savo demokratinę visuomenę ir bendras vertybes;

pripažindami būtinybę užtikrinti palankias sąlygas teikti kuo platesnės apimties savitarpio pagalbai baudžiamosiose bylose,

s u s i t a r ė:

1 straipsnis

Pagalbos apimtis

1. Šalys pagal šią Sutartį teikia viena kitai plačiausios apimties savitarpio teisinę pagalbą baudžiamosiose bylose tiriant nusikaltimus, vykdant baudžiamąjį persekiojimą ir teisminį nagrinėjimą, susijusius su baudžiamosiomis bylomis.

2. Pagalba apima:

a) asmenų parodymų ar pareiškimų, įskaitant vaizdo konferencijos būdą, paėmimą, vadovaujantis prašomosios Šalies teisės aktais;

b) dokumentų, išrašų ir kitų daiktų pateikimą;

c) dokumentų, išrašų ir informacijos, susijusios su banko sąskaitomis ir finansinių įstaigų sąskaitomis, pateikimą;

d) procesinių dokumentų įteikimą;

e) asmenų, kurių laisvė apribota, laikiną perdavimą liudyti ar kitokiems įrodymams rinkti;

f) kratos ir poėmio prašymų vykdymą;

g) nusikalstamu būdu gautų pajamų ir nusikaltimo priemonių konfiskavimą;

h) kitas bendradarbiavimo pagal šią Sutartį formas, jei jos neprieštarauja prašomosios Šalies teisės aktams.

2 straipsnis

Centrinės institucijos

1. Jungtinių Arabų Emyratų centrinė institucija yra Teisingumo ministerija.

2. Lietuvos Respublikos centrinės institucijos yra:

a) Teisingumo ministerija – dėl savitarpio teisinės pagalbos prašymų bylos nagrinėjimo teisme stadijoje; ir

b) Generalinė prokuratūra – dėl savitarpio teisinės pagalbos prašymų bylos ikiteisminio tyrimo stadijoje.

3. Šalys nedelsdamos diplomatiniais kanalais pateikia viena kitai centrinių institucijų kontaktinius duomenis ir praneša apie jų pasikeitimą. Centrinės institucijos nedelsdamos tiesiogiai informuoja viena kitą apie visus su jų kontaktiniais duomenimis susijusius pasikeitimus.

4. Pagal šią Sutartį Šalys informaciją perduoda viena kitai diplomatiniais kanalais per centrines institucijas arba – skubiais atvejais – tiesiogiai.

3 straipsnis

Keitimasis informacija

Šalys gali keistis informacija apie galiojančius teisės aktus ir jų valstybių teismų praktiką, susijusią su šios Sutarties taikymu.

4 straipsnis

Atsisakymas teikti pagalbą

1. Prašomoji Šalis gali atsisakyti suteikti pagalbą, jei:

a) prašymo vykdymas pakenktų prašomosios Šalies suverenitetui, saugumui, viešajai tvarkai ar panašiems esminiams interesams;

b) prašymas susijęs su nusikaltimu pagal karo teisę, kuris nelaikomas nusikaltimu pagal bendrąją baudžiamąją teisę;

c) prašymas susijęs su politiniu nusikaltimu;

d) prašomosios Šalies teisės aktai numato imunitetą ar privilegiją, dėl kurių neįmanoma vykdyti prašymo;

e) esama pagrįstų priežasčių manyti, kad prašymo vykdymas galėtų lemti kankinimą arba kitokį žiaurų, nežmonišką ar žeminantį elgesį ar baudimą arba susijusiam asmeniui nebūtų užtikrintos minimalios garantijos baudžiamajame procese;

f) prašoma pagalba susijusi su nusikaltimu, kuris nelaikomas nusikaltimu pagal prašomosios Šalies teisės aktus;

g) prašymas parengtas iš esmės nesilaikant šios Sutarties 5 straipsnyje nustatytų reikalavimų;

h) prašymas susijęs su nusikaltimu, dėl kurio prašomojoje Šalyje remiantis jos jurisdikcija priimtas galutinis nuosprendis ar baudžiamasis procesas nutrauktas;

i) prašymas susijęs su nusikaltimu, kuris, kaip įtariama, padarytas ne prašančiosios Šalies teritorijoje, o visas ar iš dalies įvykdytas prašomosios Šalies teritorijoje.

2. Jei prašymas susijęs su nusikaltimu, už kurį gali būti baudžiama mirties bausme pagal prašančiosios Šalies teisės aktus ir nebaudžiama mirties bausme pagal prašomosios Šalies teisės aktus, prašomoji Šalis gali vykdyti prašymą, jei prašančioji Šalis užtikrina, kad mirties bausmė, jei bus paskirta, nebus įvykdyta.

3. Prašomosios Šalies centrinė institucija, prieš atsisakydama suteikti pagalbą pagal šio straipsnio nuostatas, gali konsultuotis su prašančiosios Šalies centrine institucija, siekdama nustatyti, ar pagalba gali būti suteikta tokiomis sąlygomis, kurios, jos manymu, yra būtinos. Jei prašančioji Šalis sutinka, kad pagalba būtų suteikta tokiomis sąlygomis, ji tų sąlygų laikosi.

4. Taikant šią Sutartį, politiniais nusikaltimais nelaikoma:

a) Jungtiniuose Arabų Emyratuose – valstybės Prezidento ar jo pavaduotojo, Vyriausybės vadovo ar jų šeimos narių arba Federalinės aukščiausiosios tarybos nario ar jo šeimos nario užpuolimas;

Lietuvos Respublikoje – valstybės Prezidento užpuolimas;

b) teroristiniai nusikaltimai;

c) nužudymas;

d) bet koks nusikaltimas, apibrėžtas tarptautinėje sutartyje, prie kurios yra prisijungusios abi Šalys ir kuri įpareigoja Šalis pradėti baudžiamąjį persekiojimą už tokį nusikaltimą.

5 straipsnis

Prašymų forma ir turinys

1. Pagalbos prašymas pateikiamas raštu, o skubos ir nepaprastosios padėties atvejais gali būti pateiktas faksu, elektroniniu paštu ar kitomis panašiomis ryšių priemonėmis ir turi būti patvirtintas raštu per keturiasdešimt (40) dienų, jei abi Šalys nesusitaria kitaip.

2. Visi prašymai ir juos patvirtinantys dokumentai pateikiami kartu su vertimu į prašomosios Šalies kalbą arba anglų kalbą; juos oficialiai pasirašo ir antspaudu patvirtina kompetentingos institucijos, jei Šalys nesusitaria kitaip.

3. Prašyme nurodoma:

a) su prašymu susijusį tyrimą, baudžiamąjį persekiojimą ar teisminį nagrinėjimą vykdančios institucijos pavadinimas;

b) tyrimo, baudžiamojo persekiojimo ar teisminio nagrinėjimo dalyko ir pobūdžio aprašymas, įskaitant su prašymu susijusius nusikaltimus;

c) prašomų gauti įrodymų, informacijos ar kitokios pagalbos aprašymas;

d) tikslo, kurio siekiant prašoma įrodymų, informacijos ar kitokios pagalbos, aprašymas;

e) nusikaltimus, dėl kurių prašoma pagalbos, apibrėžiančių teisės aktų tekstai, įskaitant informaciją apie bausmę, kuri gali būti skiriama už šiuos nusikaltimus.

4. Prašyme, kiek tai būtina ir įmanoma, taip pat nurodoma:

a) informacija apie asmens, iš kurio siekiama gauti įrodymų, tapatybę ir buvimo vietą;

b) informacija apie asmens, kuriam turi būti įteiktas procesinis dokumentas, tapatybę ir buvimo vietą, to asmens ryšys su baudžiamuoju procesu ir procesinio dokumento įteikimo būdas;

c) informacija apie asmens tapatybę ar daikto pobūdį ir numanomą jų buvimo vietą;

d) tikslus asmens buvimo vietos, kuri turi būti apieškota, ir daiktų, kurie turi būti paimti, aprašymas;

e) būdo, kuriuo turi būti paimami ir užfiksuojami parodymai ar pareiškimai, aprašymas, taip pat prašomų parodymų ar pareiškimų aprašymas, įskaitant klausimų, kurie turi būti pateikti asmeniui, sąrašą;

f) bet kokios specialios procedūros, kurios turi būti laikomasi vykdant prašymą, aprašymas;

g) informacija apie išmokas ir išlaidų atlyginimą, kurį turės teisę gauti asmuo, kviečiamas atvykti į prašančiąją Šalį;

h) bet kuri kita informacija, kuri gali būti pateikta prašomajai Šaliai tam, kad būtų lengviau įvykdyti prašymą.

5. Jei prašomoji Šalis mano, kad savitarpio teisinės pagalbos prašyme pateiktos informacijos nepakanka, ji gali prašyti papildomos informacijos, kuri turėtų būti pateikta per prašomosios Šalies nustatytą laiką.

6 straipsnis

Prašymų vykdymas

1. Prašomosios Šalies centrinė institucija perduoda prašymą vykdyti kompetentingai institucijai pagal prašomosios Šalies teisės aktus. Pastaroji institucija imasi visų priemonių, kad prašymas būtų įvykdytas.

2. Prašymai vykdomi laikantis prašomosios Šalies teisės aktų, išskyrus atvejus, kai šioje Sutartyje nustatyta kitaip. Prašyme nurodytos procedūros taikomos tik tiek, kiek jos neprieštarauja prašomosios Šalies teisės aktams.

3. Jei prašomoji Šalis nustato, kad prašymo vykdymas trukdytų toje Šalyje atliekamam tyrimui, baudžiamajam persekiojimui ar teisminiam nagrinėjimui, ji gali atidėti prašymo vykdymą arba po konsultacijų su prašančiosios Šalies centrine institucija vykdyti prašymą, nustačiusi būtinas sąlygas. Jei prašančioji Šalis sutinka, kad pagalba būtų teikiama prašomosios Šalies nurodytomis sąlygomis, ji turi laikytis šių sąlygų.

4. Prašomoji Šalis imasi visų priemonių prašymo ir jo turinio konfidencialumui išsaugoti, jei to prašo prašančioji Šalis. Jei prašymas negali būti vykdomas nepažeidžiant konfidencialumo, prašomoji Šalis praneša apie tai prašančiajai Šaliai, kuri nusprendžia, ar nepaisant to prašymas turėtų būti vykdomas.

5. Prašomosios Šalies centrinė institucija atsako į visas pagrįstas prašančiosios Šalies centrinės institucijos užklausas apie prašymo vykdymo eigą.

6. Prašomosios Šalies centrinė institucija nedelsdama informuoja prašančiosios Šalies centrinę instituciją apie prašymo įvykdymo rezultatus. Jei atsisakoma vykdyti prašymą ar jo vykdymas atidedamas, prašomosios Šalies centrinė institucija nedelsdama nurodo prašančiosios Šalies centrinei institucijai atsisakymo ar atidėjimo priežastis.

7 straipsnis

Išlaidos

1. Prašomoji Šalis padengia visas su prašymo vykdymu susijusias išlaidas, išskyrus šias išlaidas, kurias apmoka prašančioji Šalis:

a) užmokestį ekspertams;

b) asmenų, kurie keliauja prašomojoje Šalyje, kai tai patogiau prašančiajai Šaliai, arba keliauja pagal šios Sutarties 11 ir 12 straipsnius, dienpinigius ir kelionės išlaidas;

c) išlaidas, susijusias su apklausomis vaizdo konferencijos būdu, kaip nustatyta šios Sutarties14 straipsnyje, jei prašančioji ir prašomoji Šalys nesusitaria kitaip.

2. Jei vykdant prašymą paaiškėja, kad norint visiškai jį įvykdyti susidarys pernelyg didelės išlaidos, centrinės institucijos konsultuojasi tarpusavyje, kad susitartų dėl sąlygų, pagal kurias prašymas gali būti toliau vykdomas.

8 straipsnis

Informacijos ar įrodymų naudojimo apribojimai

1. Prašomoji Šalis gali reikalauti, kad prašančioji Šalis pagal šią Sutartį gautą informaciją ar įrodymus naudotų tik tokiems tikslams:

a) savo baudžiamųjų bylų tyrimui ir teisminiam nagrinėjimui;

b) siekdama užkirsti kelią tiesioginei ir rimtai grėsmei savo visuomenės saugumui;

c) bet kuriam kitam tikslui, jei informacija ar įrodymai paviešinti vykdant procesinius veiksmus, dėl kurių jie buvo perduoti, arba bet kurioje iš a ir b punktuose nurodytų situacijų; ir

d) bet kuriam kitam tikslui, tačiau tik gavusi išankstinį prašomosios Šalies sutikimą.

2. Prašomoji Šalis gali reikalauti, kad pagal šią Sutartį pateikta informacija ar įrodymai būtų laikomi konfidencialiai arba naudojami tik laikantis tų sąlygų, kurias ji gali nustatyti. Jei prašančioji Šalis sutinka, kad informacijai ar įrodymams būtų taikomos tokios sąlygos, ji privalo jų laikytis.

3. Šis straipsnis nedraudžia prašomajai Šaliai konkrečiu atveju nustatyti papildomų sąlygų pagal šią Sutartį, jei konkretus pagalbos prašymas negalėtų būti įvykdytas nenustačius tokių sąlygų. Jei pagal šios dalies nuostatas nustatomos papildomos sąlygos, prašomoji Šalis gali reikalauti, kad prašančioji Šalis pateiktų jai informaciją apie gautų įrodymų ar informacijos naudojimą.

4. Jei atskleidus informaciją prašančiajai Šaliai prašomoji Šalis sužino apie aplinkybes, kuriomis remdamasi ji gali nustatyti papildomas sąlygas, prašomoji Šalis gali konsultuotis su prašančiąja Šalimi siekiant nustatyti, kaip apsaugoti gautus įrodymus ir informaciją.

9 straipsnis

Parodymai arba įrodymai prašomojoje Šalyje

1. Prašomojoje Šalyje esantis asmuo, kurio prašoma duoti parodymus ar pateikti įrodymus pagal šios Sutarties nuostatas, prireikus atvesdinamas duoti parodymus arba pateikti daiktus, įskaitant dokumentus ir išrašus, ar kitokius įrodymus pagal prašomosios Šalies teisės aktus. Jei vykdant prašymą asmuo duoda melagingus rašytinius ar žodinius parodymus, prašomojoje Šalyje pradedamas jo baudžiamasis persekiojimas pagal šios Šalies baudžiamąją teisę.

2. Prašomoji Šalis gali leisti prašyme nurodytiems asmenims prašomosios Šalies teisės aktuose nustatyta tvarka dalyvauti vykdant prašymą.

3. Jei šio straipsnio 1 dalyje nurodytas asmuo tvirtina turįs teisę neteikti įrodymų ar neduoti parodymų pagal prašančiosios Šalies teisės aktus, centrinės institucijos konsultuojasi tarpusavyje dėl tokios teisės egzistavimo.

10 straipsnis

Oficialūs dokumentai ir išrašai

1. Prašančiosios Šalies prašymu prašomoji Šalis, vadovaudamasi savo teisės aktais, pateikia savo vykdomosios, įstatymų leidžiamosios ar teisminės valdžios institucijų turimų dokumentų ir išrašų kopijas tiek, kiek jie yra atviri visuomenei.

2. Prašančiosios Šalies prašymu prašomoji Šalis, vadovaudamasi savo teisės aktais, gali pateikti prašančiajai Šaliai bet kurio kito šio straipsnio 1 dalyje nenurodyto dokumento ar išrašo kopijas tiek, kiek tokiomis pat sąlygomis tokios kopijos būtų prieinamos jos pačios teisėsaugos ar teisminėms institucijoms. Prašomoji Šalis gali savo nuožiūra visiškai ar iš dalies atmesti prašymą pagal šios dalies nuostatas.

11 straipsnis

Parodymai ne prašomosios Šalies teritorijoje

1. Kai prašančioji Šalis prašo, kad prašomojoje Šalyje esantis asmuo atvyktų į prašančiąją Šalį, prašomoji Šalis kviečia tą asmenį duoti parodymus kompetentingai institucijai prašančiojoje Šalyje, jei asmuo su tuo sutinka. Prašomosios Šalies centrinė institucija praneša prašančiosios Šalies centrinei institucijai apie veiksmus, kurių imtasi.

2. Prašančioji Šalis nurodo, kokio dydžio asmens patirtos išlaidos bus kompensuojamos.

3. Prašančiosios Šalies centrinė institucija gali savo nuožiūra nustatyti, kad asmeniui, atvykstančiam į prašančiąją Šalį pagal šio straipsnio nuostatas, neturi būti įteikiami procesiniai dokumentai, jo negalima sulaikyti ar kitaip apriboti jo laisvės dėl jokių veikų ar teistumo, įvykusio iki jam išvykstant iš prašomosios Šalies.

4. Jei į prašančiąją Šalį atvykęs asmuo galėjo nevaržomas pasirinktu būdu iš jos išvykti, bet neišvyko per trisdešimt dienų nuo tos dienos, kurią jam pranešta, kad ilgiau likti nebūtina, arba jei išvykęs asmuo savo noru grįžo, jis gali būti teisiamas dėl kitų nusikaltimų. Nurodytas laikotarpis neapima laiko, per kurį asmuo neišvyko iš teritorijos dėl nuo jo nepriklausančių priežasčių.

12 straipsnis

Laikinas asmenų, kurių laisvė apribota, perdavimas

1. Asmuo, kurio laisvė apribota prašomojoje Šalyje, gali būti laikinai perduotas prašančiajai Šaliai šioje Sutartyje nurodytais pagalbos tikslais, jei su tuo sutinka pats asmuo ir abi Šalys.

2. Pagal šį straipsnį:

a) prašančioji Šalis apriboja perduoto asmens laisvę, nebent prašomoji Šalis leidžia imtis kitų veiksmų;

b) iš perduoto asmens be jo sutikimo nereikalaujama duoti parodymų tokiame baudžiamajame procese, kuris nenurodytas prašyme;

c) prašančioji Šalis grąžina perduotą asmenį prašomajai Šaliai iškart, kai tik tai leidžia aplinkybės, arba kitu Šalių sutartu metu;

d) laikas, kurį perduoto asmens laisvė buvo apribota prašančiojoje Šalyje, išskaičiuojamas iš prašomojoje Šalyje tam asmeniui paskirtos bausmės laiko.

13 straipsnis

Asmenų, kurių laisvė apribota, tranzitas

1. Jei kuri nors iš Šalių turi pervežti asmenį, kurio laisvė apribota, iš trečiosios šalies per kitos Šalies teritoriją, pirmiau minėta Šalis turėtų prašyti kitos Šalies leidimo dėl tokio vežimo tranzitu. Tranzito prašymas pateikiamas per centrines institucijas. Perduoti tokį prašymą pirmiau minėtoms institucijoms galima ir per Tarptautinę kriminalinės policijos organizaciją (Interpolą). Tranzito prašyme turi būti nurodyti vežamo asmens duomenys ir pateikta glausta bylos santrauka.

2. Prašomoji Šalis, kiek tai neprieštarauja jos teisės aktams, pritaria prašančiosios Šalies pateiktam tranzito prašymui.

3. Leidimo nereikia, jei vežama oro transportu ir neplanuojama nusileisti kitos Šalies teritorijoje.

4. Neplanuoto nusileidimo atveju Šalis, kurioje neplanuotai nusileidžiama, gali pareikalauti pateikti tranzito prašymą pagal šio straipsnio 1 dalį ir sulaikyti asmenį, kol bus gautas tranzito prašymas ir kol truks tranzitas, jei prašymas gaunamas per 48 valandas nuo neplanuoto nusileidimo.

14 straipsnis

Apklausa vaizdo konferencijos būdu

Taikydamos šią Sutartį Šalys gali susitarti dėl tiesioginio vaizdo transliavimo ar visų tiesioginių televizijos ryšių arba kitų tinkamų komunikacijos priemonių naudojimo pagal abiejų Šalių teisės aktus ir procedūras, jei tai tikslinga ir atitinka teisingumo interesus. Dėl sąlygų ir tvarkos Šalys tariasi kiekvienu atveju atskirai.

15 straipsnis

Procesinių dokumentų įteikimas

1. Prašomoji Šalis imasi visų priemonių, kad įteiktų bet kurį procesinį dokumentą, kuris visiškai ar iš dalies susijęs su bet kuriuo prašančiosios Šalies pagal šios Sutarties nuostatas pateiktu pagalbos prašymu.

2. Prašymą įteikti procesinį dokumentą, kuriuo asmuo kviečiamas atvykti į prašančiosios Šalies instituciją, prašančioji Šalis perduoda per protingą laiką iki asmens numatyto atvykimo.

3. Prašomoji Šalis grąžina procesinių dokumentų įteikimo patvirtinimą prašyme nurodytu būdu.

16 straipsnis

Krata ir poėmis

1. Prašomoji Šalis tiek, kiek leidžia jos teisės aktai, vykdo prašymus atlikti kratą ir poėmį, susijusius su baudžiamąja byla prašančiojoje Šalyje.

2. Prašomoji Šalis suteikia tokią informaciją, kokios gali reikalauti prašančioji Šalis, apie bet kokios kratos rezultatus, poėmio vietą ir aplinkybes ir tolesnį paimtų daiktų laikymą.

3. Prašančioji Šalis laikosi visų prašomosios Šalies nustatytų sąlygų, susijusių su bet kuriuo paimtu daiktu, kuris perduodamas prašančiajai Šaliai.

4. Prašomoji Šalis gali reikalauti, kad prašančioji Šalis sutiktų su terminais ir sąlygomis, kurie laikomi būtinais norint apsaugoti trečiosios šalies interesus, susijusius su perduodamu daiktu.

17 straipsnis

Daiktų grąžinimas

Prašomoji Šalis gali pareikalauti, kad prašančioji Šalis grąžintų visus daiktus, įskaitant dokumentus ir išrašus, kurie jai buvo pateikti vykdant prašymą pagal šią Sutartį.

18 straipsnis

Pagalba konfiskavimo procese

1. Jei viena iš Šalių sužino, kad nusikalstamu būdu gautos pajamos ar nusikaltimo priemonės yra kitoje Šalyje ir pagal tos Šalies teisės aktus gali būti konfiskuotos arba kitokiu būdu paimtos, ji gali apie tai pranešti kitos Šalies centrinei institucijai. Jei šioji Šalis turi tokią jurisdikciją, ji gali šią informaciją pateikti savo institucijoms, kad šios priimtų sprendimą šiuo klausimu. Minėtos institucijos priima sprendimą vadovaudamosi savo nacionalinės teisės aktais ir praneša kitai Šaliai apie veiksmus, kurių imtasi.

2. Šalys, kiek leidžia jų teisės aktai, teikia viena kitai pagalbą atliekant procesinius veiksmus, susijusius su nusikalstamu būdu gautų pajamų ir nusikaltimo priemonių konfiskavimu ir žalos atlyginimu nuo nusikaltimo nukentėjusiems asmenims.

3. Nusikalstamu būdu gautas pajamas ar nusikaltimo priemones sauganti Šalis tvarko jas pagal savo teisės aktus. Kiekviena Šalis gali visą tokį turtą ar jo dalį arba jį pardavus gautas pajamas perduoti kitai Šaliai, kiek leidžia perduodančiosios Šalies teisės aktai, ir tokiomis sąlygomis, kokios, jos nuomone, yra tinkamos.

19 straipsnis

Informacijos teikimas be išankstinio prašymo

1. Šalies kompetentingos institucijos, nepakenkdamos savo pačių atliekamiems tyrimams ar teisminiams nagrinėjimams, be išankstinio prašymo gali siųsti kitos Šalies kompetentingoms institucijoms informaciją, gautą atliekant savo pačių tyrimus, jei jos mano, kad tokios informacijos atskleidimas padėtų ją gaunančiai Šaliai pradėti tyrimus ar teisminius nagrinėjimus arba juos vykdyti arba paskatintų tą Šalį pateikti prašymą pagal šią Sutartį.

2. Informaciją teikianti Šalis, vadovaudamasi savo teisės aktais, gali nustatyti informaciją gaunančiai Šaliai tokios informacijos konfidencialumo ir duomenų apsaugos sąlygas. Jei informaciją gaunanti Šalis sutinka laikytis šių sąlygų, informacija perduodama vadovaujantis šio straipsnio 1 dalies nuostatomis.

20 straipsnis

Dokumentų galiojimas

Pagal šią Sutartį perduodamų dokumentų originalų ar autentiškų kopijų legalizuoti nereikalaujama.

21 straipsnis

Įsipareigojimai pagal tarptautines sutartis

Šios Sutarties nuostatos neturi poveikio Šalių teisėms ir įsipareigojimams, kylantiems iš kitų tarptautinių sutarčių, kurių šalis yra viena iš jų ar abi Šalys.

22 straipsnis

Ginčų sprendimas

Dėl šios Sutarties taikymo ar aiškinimo kylantys ginčai sprendžiami konsultacijomis arba derybomis diplomatiniais kanalais, jei Šalių centrinėms institucijoms nepavyksta susitarti pačioms.

23 straipsnis

Baigiamosios nuostatos

1. Ši Sutartis įsigalioja trisdešimtą dieną po vėlesnės iš datų, kurią viena iš Šalių diplomatiniais kanalais praneša kitai Šaliai, kad jos teisės aktuose nustatytos procedūros Sutarčiai įsigalioti yra įvykdytos.

2. Abiejų Šalių susitarimu ši Sutartis gali būti keičiama; tokie pakeitimai tampa neatskiriama šios Sutarties dalimi ir įforminami protokolais, įsigaliojančiais šio straipsnio 1 dalyje nustatyta tvarka.

3. Bet kuri Šalis bet kuriuo metu gali nutraukti šią Sutartį, diplomatiniais kanalais pateikdama rašytinį pranešimą kitai Šaliai. Šios Sutarties nutraukimas įsigalioja praėjus šešiems mėnesiams nuo pranešimo gavimo dienos. Tačiau procesams dėl teisinės pagalbos, kurie buvo pradėti iki pranešimo gavimo, pabaigti toliau taikoma ši Sutartis.

TAI PATVIRTINDAMI, toliau nurodyti savo atitinkamų Vyriausybių tinkamai įgalioti asmenys pasirašė šią Sutartį.

Pasirašyta .....04..... m. .....11..... ..... d. .....2022..... dviem egzemplioriais arabų, lietuvių ir anglų kalbomis. Visi tekstai yra autentiški. Kilus nesutarimų dėl šios Sutarties aiškinimo, vadovaujamasi tekstu anglų kalba.

Jungtinių Arabų Emyratų vardu

Lietuvos Respublikos vardu